المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE ET INTERNATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية و الدولية

15/01/2013

اليازمي يؤكد استفادة 17 ألف ضحية وذوي الحقوق من التعويض المالي

قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان ادريس اليزمي، الاثنين بالرباط، إن تكليف مؤسسة دائمة ممثلة في المجلس الوطني لحقوق الانسان بتنسيق ومتابعة تنفيذ توصيات هيئة الانصاف والمصالحة بدل توزيع المسؤولية على جهات عديدة على مستوى الدولة ساهم بشكل كبير في تسريع وتيرة تفعيل هذه التوصيات.

وأوضح اليزمي في كلمة القها خلال الجلسة الافتتاحية لملتقى دولي حول العدالة الانتقالية تحت شعار "الحق في الحقيقة، جبر الأضرار، الإصلاحات المؤسساتية .. أي تقدم وأية آفاق للعدالة الانتقالية " ينظمه، على مدى يومين، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بشراكة مع مؤسسة إدريس بنزكري لحقوق الإنسان والديمقراطية ومؤسسة صندوق الإيداع والتدبير، أن المجلس استطاع في فترة زمنية لا تتجاوز الست سنوات تسوية 8500 ملف للتعويض واستفادة أكثر من 17 ألفا و966 ضحية وذوي الحقوق من التعويض المالي من ضمن أكثر من 20 ألف طلب قدم لهيئة الانصاف والمصالحة، مضيفا أن 15 ألفا و187 من هؤلاء استفادوا من التأمين الصحي و1268 منهم من الادماج الاجتماعي في حين بلغ عدد المستفيدين من التسوية الادارية والمالية 540 .

وأشار اليزمي خلال هذه الجلسة التي حضرها على الخصوص، السادة عبد الله بها وزير الدولة، وامحند العنصر وزير الداخلية، ومحمد الشيخ بيد الله رئيس مجلس المستشارين، وبابلو دي غريف المقرر الأممي الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمان عدم التكرار، إلى أن المجلس أشرف في ما يتعلق ببرنامج جبر الضرر الجماعي على تتبع

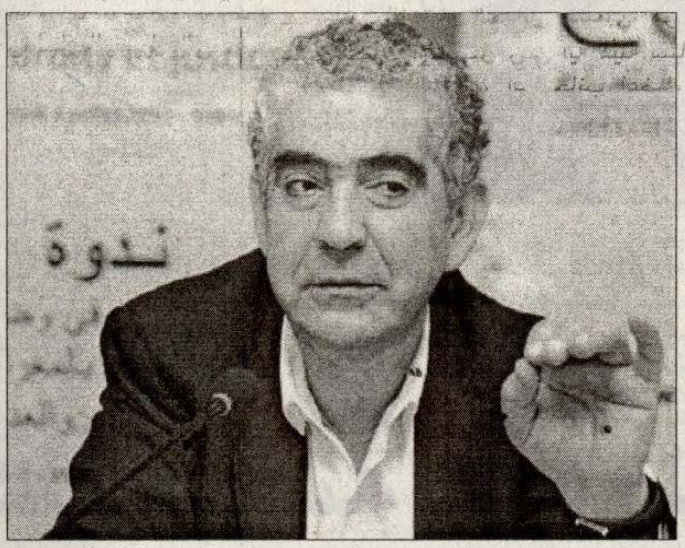

تنفيذ 130 مشروعا ب11 إقليما تمحورت حول أربع محاور رئيسية تتعلق بدعم القدرات التنموية للفاعلين المحليين وحفظ الذاكرة وتحسين شروط عيش السكان والنهوض بأوضاع النساء والاطفال .

وبخصوص الشق الخاص بالارشيف والتاريخ وحفظ الذاكرة ، أوضح اليزمي أن المجلس قام بتنظيم اربع ندولية حول التحافة والتراث في افق احداث ثلاث متاحف بكل من الحسيمة والداخلة وورزازات وكذا بدار تاريخ المغرب بالدار البيضاء علاوة على دعمه لاحداث ماجستر حول التاريخ الراهن وآخر للدراسات الصحراوية ومركز للدرسات والابحاث الصحراوية.

وأكد أنه تم أيضا اتخاذ العديد من المبادرات في اطار تفعيل توصيات تهم الاصلاحات المؤسساتية والتشريعية منها على الخصوص إصدار قانون للأرشيف واعداد خطة وطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الانسان تسعى الى ضمان الانسجام في البرامج والساسيات العمومية المتعلقة بالحماية والنهوض بحقوق الانسان والبناء الديمقراطي وكذا خطة عمل وطنية خاصة بالنهوض بثقافة حقوق الانسان باعتبارها واحدة مم الضمانات الأساسية لعدم تكرار انتهاكات الماضي.وخلص رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان إلى أنه تم تتويج هذه الاوراش بما كرسه الدستور الجديد من تأكيد التزام المملكة بمبادىء وقيم حقوق الانسان كما هي متعارف عليها عالميا والتنصيص على سمو الاتفاقيات الدولية على التشريعات الوطنية ، ومنع جميع أشكال التمييز وحظر التعذيب وجميع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان.

وتجدر الاشارة إلى أن هذا الملتقى يعرف مشاركة فاعلين سياسيين ونشطاء جمعويين وكذا العديد من الخبراء من المغرب والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وسويسرا والأرجنتين والبيرو وجنوب إفريقيا والسنغال ومالي والطوغو وغانا ومصر وتونس واليمن والجزائر وليبيا والأردن وفلسطين ولبنان.

بدء أشغال ملتقى دولي بالرباط حول العدالة الإنتقالية

انطلقت، صباح أمس بمقر أكاديمية المملكة بالرباط، أشغال ملتقى دولي حول العدالة الانتقالية تحت شعار «الحق في الحقيقة، جبر الأضرار، الإصلاحات المؤسساتية .. أي تقدم وأية آفاق للعدالة الانتقالية «.

ويهدف هذا الملتقى الدولي، الذي ينظمه، على مدى يومين، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بشراكة مع مؤسسة إدريس بنزكري لحقوق الإنسان والديمقراطية ومؤسسة صندوق الإيداع والتدبير، إلى تقديم حصيلة مدققة لتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة بالمغرب والتي أشرف على تتبعها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ثم المجلس الوطني لحقوق الإنسان انطلاقا من مارس 2011.

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

«المجلس الوطني» يسرع تفعيل توصيات الانصاف والمصالحة

قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان ادريس اليزمي ،أمس الاثنين بالرباط، إن تكليف مؤسسة دائمة ممثلة في المجلس الوطني لحقوق الانسان بتنسيق ومتابعة تنفيذ توصيات هيئة الانصاف والمصالحة بدل توزيع المسؤولية على جهات عديدة على مستوى الدولة، ساهم بشكل كبير في تسريع وتيرة تفعيل هذه التوصيات.

وأوضح اليزمي في كلمة ألقاها خلال الجلسة الافتتاحية لملتقى دولي حول العدالة الانتقالية تحت شعار «الحق في الحقيقة، جبر الأضرار، الإصلاحات المؤسساتية .. أي تقدم وأية آفاق للعدالة الانتقالية ،» ينظمه على مدى يومين المجلس الوطني لحقوق الإنسان بشراكة مع مؤسسة إدريس بنزكري لحقوق الإنسان والديمقراطية ومؤسسة صندوق الإيداع والتدبير، أن المجلس استطاع في فترة زمنية لا تتجاوز الست سنوات تسوية 8500 ملف للتعويض واستفادة أكثر من 17 ألفا و966 ضحية وذوي الحقوق من التعويض المالي من ضمن أكثر من 20 ألف طلب قدم لهيئة الانصاف والمصالحة ، مضيفا أن 15 ألفا و187 من هؤلاء استفادوا من التأمين الصحي و1268 منهم من الادماج الاجتماعي في حين بلغ عدد المستفيدين من التسوية الادارية والمالية 540 . وبخصوص الشق الخاص بالأرشيف والتاريخ وحفظ الذاكرة، أوضح اليزمي أن المجلس قام بتنظيم أربع ندوات حول الثقافة والتراث في افق إحداث ثلاثة متاحف بكل من الحسيمة والداخلة وورزازات وكذا بدار تاريخ المغرب بالدار البيضاء، علاوة على دعمه لإحداث ماجستير حول التاريخ الراهن وآخر للدراسات الصحراوية ومركز للدراسات والابحاث الصحراوية.

اعتبرها المشاركون رائدة ونموذجا متميزا في العالم العربي

مؤتمر دولي بالرباط يثمن تجربة المغرب في العدالة الانتقالية

عزيزة الفرفاوي

■ ثمن المشاركون في المؤتمر الدولي، المنعقد أمس الاثنين بالرباط، تحت شعار «الحق في الحقيقة، جبر الأضرار، الإصلاحات المؤسساتية.. أي تقدم وأية آفاق للعدالة الانتقالية؟» تجربة العدالة الانتقالية في المغرب، المتمثلة في تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة وجبر الأضرار لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الماضي، وحفظ الذاكرة.

واعتبر المشاركون في هذا الملتقى الدولي، الذي نظمه المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بشراكة مع مؤسسة إدريس بنزكري لحقوق الإنسان والديمقراطية، ومؤسسة صندوق الإيداع والتدبير، أن التجربة المغربية رائدة ومتميزة على مستوى العالم العربي، ويمكن الاحتذاء بها والاستفادة منها.

وقال إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في كلمة في افتتاح هذا اللقاء إن «المجلس استطاع في فترة زمنية لا تتجاوز 6 سنوات تسوية 8 آلاف و500 ملف للتعويض، واستفادة أكثر من 17 ألفا و966 ضحية وذوي الحقوق من التعويض المالي، ضمن أكثر من 20 ألف طلب قدمت لهيئة الإنصاف والمصالحة، كما استفاد 15 ألفا و187 من هؤلاء من التأمين الصحي من الضحايا وذوي الحقوق، وألف و268 منهم من الإدماج الاجتماعي، واستفاد 540 ضحية من التسوية الإدارية والمالية».

وبخصوص برنامج جبر الضرر الجماعي، أفاد اليزمي أن المجلس أشرف على تتبع تنفيذ 130 مشروعا في 11 إقليما بالمغرب، حول أربعة محاور رئيسية، تتعلق بدعم القدرات التنموية للفاعلين المحليين، وحفظ الذاكرة، وتحسين شروط عيش السكان، والنهوض بأوضاع النساء والأطفال، مشيرا إلى أن المجلس أشرف على إعداد العديد من المشاريع في ما يتعلق بالأرشيف والتاريخ وحفظ الذاكرة.

وأضاف أن «كل الأوراش التي أنجزت توجت بما كرسه الدستور الجديد، من تأكيد على التزام المغرب بمبادئ وقيم حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا، وتنصيص على سمو الاتفاقيات الدولية على التشريعات الوطنية.

02

المغربية الصحراء

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

اعتبرها المشاركون رائدة ونموذجا متميزا في العالم العربي

مؤتمر دولي بالرباط يثمن تجربة المغرب في العدالة الانتقالية

عزيزة الفرفاوي

■ ثمن المشاركون في المؤتمر الدولي، المنعقد أمس الاثنين بالرباط، تحت شعار «الحق في الحقيقة، جبر الأضرار، الإصلاحات المؤسساتية..أي تقدم وأية آفاق للعدالة الانتقالية؟»تجربة العدالة الانتقالية في المغرب، المتمثلة في تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة وجبر الأضرار لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الماضي، وحفظ الذاكرة.

واعتبر المشاركون في هذا الملتقى الدولي، الذي نظمه المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بشراكة مع مؤسسة إدريس بنزكري لحقوق الإنسان والديمقراطية، ومؤسسة صندوق الإيداع والتدبير، أن التجربة المغربية رائدة ومتميزة على مستوى العالم العربي، ويمكن الاحتذاء بها والاستفادة منها.

وقال إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في كلمة في افتتاح هذا اللقاء إن «المجلس استطاع في فترة زمنية لا تتجاوز 6 سنوات تسوية 8 آلاف و500 ملف للتعويض، واستفادة أكثر من 17 ألفا و966 ضحية وذوي الحقوق من التعويض المالي، ضمن أكثر من 20 ألف طلب قدمت لهيئة الإنصاف والمصالحة، كما استفاد 15 ألفا و187 من هؤلاء من التامين الصحي من الضحايا وذوي الحقوق، وألف و268 منهم من الإدماج الاجتماعي، واستفاد 540 ضحية من التسوية الإدارية والمالية».

وبخصوص برنامج جبر الضرر الجماعي، أفاد اليزمي أن المجلس أشرف على تتبع تنفيذ 130 مشروعا في11 إقليما بالمغرب، حول أربعة محاور رئيسية، تتعلق بدعم القدرات التنموية للفاعلين المحليين، وحفظ الذاكرة، وتحسين شروط عيش السكان، والنهوض باوضاع النساء والأطفال، مشيرا إلى أن المجلس أشرف على إعداد العديد من المشاريع في ما يتعلق بالأرشيف والتاريخ وحفظ الذاكرة.

وأضاف أن «كل الأوراش التي أنجزت توجت بما كرسه الدستور الجديد، من تاكيد على التزام المغرب بمبادئ وقيم حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا، وتنصيص على سمو الاتفاقيات الدولية على التشريعات الوطنية، ومنع جميع أشكال التميز، وحظر التعذيب وجميع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان».

وفي مداخلة له، قال محمد أحمد المخلافي، وزير الشؤون القانونية باليمن، إن «المغرب هو البلد الوحيد الذي تمكن حتى الآن من تحقيق عدالة انتقالية تصالحية بنجاح، ما جعله في طليعة البلدان العربية السائرة على طريق التحول الديمقراطي»، مضيفا أن هذه التجربة نسعى اليوم في اليمن إلى تمثلها، والجمع بين الصفح والعدل معا، لتحقيق السلام والانطلاق صوب المستقبل لإقامة الدولة المدنية الحديثة، دولة الحق والقانون».

من جهته، هنا إنيكو لاندابورو، سفير الاتحاد الأوربي بالرباط، المغرب على «تجربته المتميزة في العدالة الانتقالية»، مشيرا إلى أن «الاتحاد الأوروبي ساهم وكان حاضرا بقوة في مسلسل العدالة الانتقالية بالمغرب، لأنه يؤمن بأنه مسلسل ضروري لبناء مستقبل سليم».

وفي مداخلة لها في الجلسة الافتتاحية للملتقى، حيّت الناشطة اليمنية توكل كرمان، الحائزة على جائزة نوبل للسلام حول العدالة الانتقالية، تجربة المغرب، واعتبرتها رائدة من أجل الإنصاف والمصالحة. وقالت إن «تجربة المغرب الهمتنا الكثير وما تزال»، مشيرة إلى أن «من شان المزاوجة بين تجربة جنوب إفريقيا في العدالة الانتقالية، القائمة على الاعتراف وطلب المسامحة وتجربة المغرب، القائمة على التعويض وجبر الضرر، مع الإبقاء على العدالة الجنائية وحق الضحايا في اللجوء إلى القضاء والمؤسسات العدلية، أن يحقق تصالحا وتسامحا وسلاما دائما في اليمن، وكل دول الربيع العربي، وكل تجربة مماثلة تبحث عن العدالة الانتقالية».

وأضافت أن بلادها ستعقد مؤتمرا للحوار الوطني الشامل، ستبحث فيه موضوع العدالة الانتقالية، وستستفيد كثيرا من تجربة المغرب وتجربة جنوب إفريقيا.

وشارك في هذا الملتقى فاعلون سياسيون ونشطاء جمعويون وخبراء من المغرب ومن 18 بلدا (الولايات المتحدة، فرنسا، سويسرا، الأرجنتين، البيرو، إفريقيا الجنوبية، السنغال، مالي، الطوغو، غانا، مصر، تونس، اليمن، الجزائر، ليبيا، الأردن، فلسطين ولبنان). كما شاركت شخصيات دولية، منهم بابلو دي غريف، المقرر الأممي الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار، وميشال توبيانا، رئيس الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان، وصديقي كابا، الرئيس الفخري للفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، ومختار طريفي، الرئيس الفخري للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، وممثلون عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان (جنيف)، والمركز الدولي للعدالة الانتقالية (نيويورك) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالإضافة إلى العديد من المنظمات غير الحكومية●

الصباح
يومية مغربية شاملة

حقوقيون ينوهون بتجربة العدالة الانتقالية بالمغرب

اليزمي: المجلس وقف على تسوية 8500 ملف للتعويض و15 ألف استفادوا من التأمين الصحي

أكد إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن الأخير في إطار متابعة تنفيذ توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة، قام بتسوية 8500 ملف للتعويض، واستفادة أكثر من 17 ألفا و966 ضحية وذوي الحقوق من التعويض المالي، ضمن أكثر من 20 ألف طلب قدم للهيأة.

وأضاف اليزمي، في كلمة له خلال افتتاح أشغال الملتقى الدولي حول العدالة الانتقالية الذي نظمه المجلس أمس (الاثنين) بالرباط، ويمتد إلى اليوم (الثلاثاء)، أن 15 ألفا و187 من الضحايا وذوي الحقوق، استفادوا من التأمين الصحي و1268 منهم من الإدماج الاجتماعي، في حين استفاد 540 ضحية من التسوية الإدارية والمالية.

وذكر رئيس المجلس بما اعتبره "قيمة مضافة" أضافتها التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية في العالم، "سواء في ما يتعلق بجبر الأضرار، خاصة في مجال جبر الضرر الجماعي، أو في ما يتعلق بإدراج مقاربة النوع الاجتماعي في تحليل ما جرى من عنف سياسي، ومقاربة جبر الأضرار، فضلا عن حفظ الذاكرة وإسناد مهمة تتبع توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان كمؤسسة وطنية مستقلة".

ومن جهتهم، نوه حقوقيون وخبراء دوليون ومغاربة بالتجربة المغربية في العدالة الانتقالية، إذ ثمن إينيكو لاندبورو، سفير الاتحاد الأوربي في المغرب مسار هيأة الإنصاف والمصالحة، مؤكدا أن الاتحاد الأوربي كان حاضرا في هذا المسلسل، "ذلك أن هوية أوربا تقوم على دعم الحقوق والحريات، صحيح أن هناك تناقضات على أرض الواقع، لكن على الأقل هذا هو التصور القائم"، مشددا على أن نفي الماضي له نتائج كارثية، "فإسبانيا مثلا لم تشهد مسلسل إنصاف ومصالحة لنتائج الحرب الأهلية والدكتاتورية، بل كانت هناك اتفاقية سياسية، في الوقت الذي يلحق بنا التاريخ ولا يتركنا".

وفيما اعتبر وزير الشؤون القانونية اليمني، محمد أحمد علي الخلافي، أن المغرب البلد العربي الوحيد الذي تمكن من تحقيق عدالة انتقالية ناجحة "تسعى اليمن إلى الاقتداء بها"، شددت توكل كرمان، الحقوقية الحائزة على جائزة نوبل للسلام، على أن المغرب قدم تجربة رائدة في مجال الإنصاف والمصالحة في لحظة فارقة، قبل ثورات الربيع العربي.

هجر المغلي

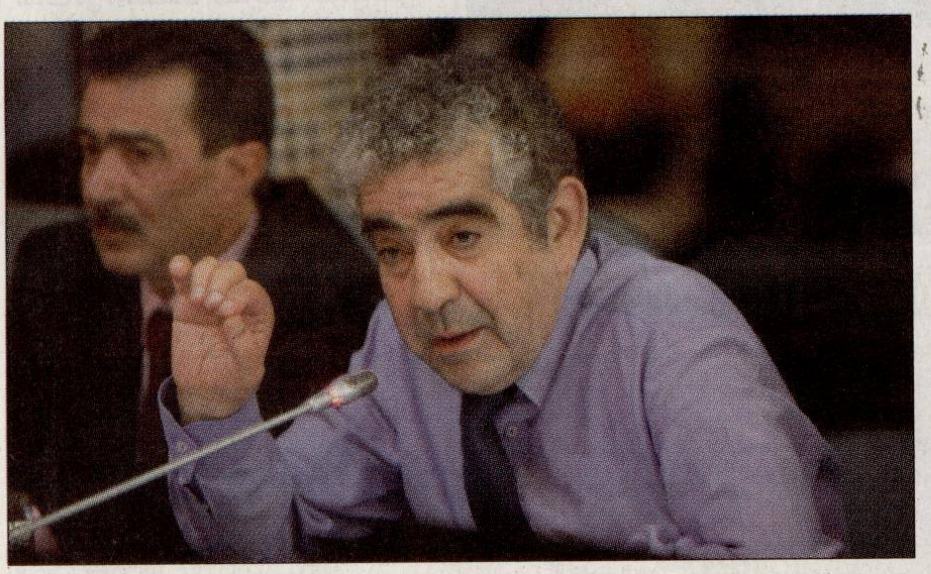

إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى جانب محمد الصبار (أرشيف)

حرزني: التجربة المغربية بطيئة

نبه حرزني إلى أن الإصلاحات السياسية والمؤسساتية التي تنتج عادة عن مسار العدالة الانتقالية، جاءت متأخرة في الحالة المغربية، "ولولا حركة 20 فبراير، لكنا مازلنا نتأمل هل نقوم بها أم نزيد في الانتظار"، مشددا على أن أبرز ما ميز التجربة المغربية هو بطؤها، بسبب الفاعلين، خاصة السياسيين الذين لم ينخرطوا في التجربة، و"عذرهم في ذلك أنهم يعانون نوعا من الضعف العام في الفكر وفي القدرة على الحضور الميداني". وناشد حرزني الأحزاب ذات المرجعية الديمقراطية، بأن تسترد زمام المبادرة والقوة "حتى ننهي هذا المسلسل، وننتقل إلى مرحلة الديمقراطية وحقوق الإنسان بسرعة وبشكل نهائي".

هـ.م

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

بدء أشغال ملتقى دولي بالرباط حول العدالة الانتقالية

انطلقت صباح امس الاثنين بمقر أكاديمية المملكة بالرباط أشغال ملتقى دولي حول العدالة الانتقالية تحت شعار "الحق في الحقيقة جبر الأضرار الإصلاحات المؤسساتية .. أي تقدم وأية آفاق للعدالة الانتقالية ".

ويهدف هذا الملتقى الدولي الذي ينظمه على مدى يومين المجلس الوطني لحقوق الإنسان بشراكة مع مؤسسة إدريس بنزكري لحقوق الإنسان والديمقراطية ومؤسسة صندوق الإيداع والتدبير إلى تقديم حصيلة مدققة لتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة بالمغرب والتي أشرف على تتبعها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ثم المجلس الوطني لحقوق الإنسان انطلاقا من مارس 2011.

تكليف المجلس الوطني لحقوق الإنسان بمتابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة ساهم في تسريع وتيرة تفعيلها

■ قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان ادريس اليزمي أول أمس الاثنين بالرباط، إن تكليف مؤسسة دائمة ممثلة في المجلس الوطني لحقوق الانسان بتنسيق ومتابعة تنفيذ توصيات هيئة الانصاف والمصالحة بدل توزيع المسؤولية على جهات عديدة على مستوى الدولة ،ساهم بشكل كبير في تسريع وتيرة تفعيل هذه التوصيات.

وأوضح اليزمي في كلمة القها خلال الجلسة الافتتاحية للملتقى دولي حول العدالة الانتقالية تحت شعار "الحق في الحقيقة، جبر الأضرار، الإصلاحات المؤسساتية .. أي تقدم وأية آفاق للعدالة الانتقالية ؟" ينظمه، على مدى يومين، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بشراكة مع مؤسسة إدريس بنزكري لحقوق الإنسان والديمقراطية ومؤسسة صندوق الإيداع والتدبير، أن المجلس استطاع في فترة زمنية لا تتجاوز الست سنوات تسوية 8500 ملف للتعويض واستفادة أكثر من 17 الف و966 ضحية وذوي الحقوق من التعويض المالي من ضمن أكثر من 20 الف طلب قدم لهيئة الانصاف والمصالحة ،مضيفا أن 15 الف و187 من هؤلاء استفادوا من التامين الصحي و1268 منهم من الادماج الاجتماعي في حين بلغ عدد المستفيدين من التسوية الادارية والمالية 540 .

وأشار اليزمي خلال هذه الجلسة التي حضرها ،على الخصوص، السادة عبد الله بها وزير الدولة ،وامحند العنصر وزير الداخلية، ومحمد الشيخ بيد الله رئيس مجلس المستشارين وبابلو دي غريف المقرر الأممي الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمان عدم التكرار ،إلى أن المجلس، أشرف في ما يتعلق ببرنامج جبر الضرر الجماعي على تتبع تنفيذ 130 مشروعا ب11 إقليما تمحورت حول أربع محاور رئيسية تتعلق بدعم القدرات التنموية للفاعلين المحليين وحفظ الذاكرة وتحسين شروط عيش السكان والنهوض باوضاع النساء والاطفال .

وبخصوص الشق الخاص بالارشيف والتاريخ وحفظ الذاكرة ، أوضح اليزمي أن المجلس قام بتنظيم اربع ندوات دولية حول التحافة والتراث في افق احداث ثلاث متاحف بكل من الحسيمة والداخلة وورزازات وكذا بدار تاريخ المغرب بالدار البيضاء علاوة على دعمه لاحداث ماجستر حول التاريخ الراهن وآخر للدراسات الصحراوية ومركز للدرسات والابحاث الصحراوية.

وأكد أنه تم أيضا اتخاذ العديد من المبادرات في اطار تفعيل توصيات تهم الاصلاحات المؤسساتية والتشريعية منها على الخصوص إصدار قانون للأرشيف واعداد خطة وطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الانسان تسعى الى ضمان الانسجام في البرامج والسياسات العمومية المتعلقة بالحماية والنهوض بحقوق الانسان والبناء الديمقراطي وكذا خطة عمل وطنية خاصة بالنهوض بثقافة حقوق الانسان باعتبارها واحدة مع الضمانات الأساسية لعدم تكرار انتهاكات الماضي.

وخلص رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان إلى أنه تم تتويج هذه الاوراش بما كرسه الدستور الجديد من تاكيد التزام المملكة بمبادىء وقيم حقوق الانسان كما هي متعارف عليها عالميا والتنصيص على سمو الاتفاقيات الدولية على التشريعات الوطنية ومنع جميع أشكال التمييز وحظر التعذيب وجميع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان.

وتجدر الاشارة إلى أن هذا الملتقى يعرف مشاركة فاعلين سياسيين ونشطاء جمعويين وكذا العديد من الخبراء من المغرب والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وسويسرا والأرجنتين والبيرو وجنوب إفريقيا والسنغال ومالي والطوغو وغانا ومصر وتونس واليمن والجزائر وليبيا والأردن وفلسطين ولبنان).

حرزني: غلبة المصالح الفردية على المصلحة الجماعية عطل الانتقال الديمقراطي

الإثنين, 14 كانون2/يناير 2013 22:34 موقع لكم

انتقد أحمد حرزني، الأمين العام السابق للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، الصيغة المغربية من العدالة الانتقالية، وقال إن المصالح الفردية، وغياب الهم الجماعي، ومقاربة التعويض المادي، وضعف تعاون الفاعلين المعنيين، وعدم انخراط الفاعلين السياسيين، كلها عوامل، أدت في نظره تعثر مسار العدالة الانتقالية في صيغتها المغربية.

وقال حرزني، في مداخلة له في ندوة حول الانتقال الديمقراطي، إن الإصلاحات السياسية والمؤسساتية التي تنتج عادة عن مسار العدالة الانتقالية جاءت متأخرة في الحالة المغربية. وحمل حرزني، حسب ما أوردته "أخبار اليوم" في عددها الصادر يوم الثلاثاء 15 يناير، على ما وصفه "بطء" التجربة المغربية في تحقيق الانتقال الديمقراطي، وعزا ذلك إلى عدم انخراط الفاعلين السياسيين في التجربة التي.

واعترف حرزني الذي تولى الأمانة العامة للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي كلف بتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، بأنه لولا حركة "20 فبراير" لكنا مازلنا نتساءل هل نقوم بالإصلاحات السياسية والمؤسساتية أم لا؟

ودعا حرزني، الذي ظل صامتا طيلة فترة ترأسه للمجلس الاستشاري لحقوق الانسان، الأحزب التي وصفها بالديمقراطية إلى استعادة المبادرة من أجل "إنهاء هذا المسلسل وننتقل إلى مرحلة الديمقراطية وحقوق الإنسان بسرعة وبشكل نهائي".

في الوقت الذي كان فيه رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، يعلن في ندوة دولية نظمها مجلسه بالرباط صباح أمس، أن مجلسه قام بتسوية 8500 ملف للتعويض واستفادة أزيد من 17966 ضحية في إطار توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة؛ كان وزير الإتصال مصطفى الخلفي، يوضح في حوار مع جريدة أجنبية، أن الأمر شمل ما يناهز 5000 ملف لأشخاص من الصحراء. كما تم في هذا الإطار تخصيص 72 مليون دولار للتعويض على عدد كبير منهم، فضلاً عن مجهود الإدماج الاجتماعي، حيث شكلت حالات الأقاليم الصحراوية الجنوبية تقريباً نصف الحالات المستفيدة على المستوى الوطني.

حرزني: غلبة المصالح الفردية على المصلحة الجماعية عطل الانتقال الديمقراطي

الإثنين, 14 كانون2/يناير 2013 22:34 موقع لكم

انتقد أحمد حرزني، الأمين العام السابق للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، الصيغة المغربية من العدالة الانتقالية، وقال إن المصالح الفردية، وغياب الهم الجماعي، ومقاربة التعويض المادي، وضعف تعاون الفاعلين المعنيين، وعدم انخراط الفاعلين السياسيين، كلها عوامل، أدت في نظره تعثر مسار العدالة الانتقالية في صيغتها المغربية.

وقال حرزني، في مداخلة له في ندوة حول الانتقال الديمقراطي، إن الإصلاحات السياسية والمؤسساتية التي تنتج عادة عن مسار العدالة الانتقالية جاءت متأخرة في الحالة المغربية. وحمل حرزني، حسب ما أوردته "أخبار اليوم" في عددها الصادر يوم الثلاثاء 15 يناير، على ما وصفه "بطء" التجربة المغربية في تحقيق الانتقال الديمقراطي، وعزا ذلك إلى عدم انخراط الفاعلين السياسيين في التجربة التي.

واعترف حرزني الذي تولى الأمانة العامة للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي كلف بتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، بأنه لولا حركة "20 فبراير" لكنا مازلنا نتساءل هل نقوم بالإصلاحات السياسية والمؤسساتية أم لا؟

ودعا حرزني، الذي ظل صامتا طيلة فترة ترأسه للمجلس الاستشاري لحقوق الانسان، الأحزب التي وصفها بالديمقراطية إلى استعادة المبادرة من أجل "إنهاء هذا المسلسل وننتقل إلى مرحلة الديمقراطية وحقوق الإنسان بسرعة وبشكل نهائي".

الصبار يدعو لإحداث المجلس الوطني للغات والثقافة

دعا الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار،في لقاء بمدينة بأرفود، إلى استحضار التحديات المرتبطة بتدبير التعدد اللغوي والثقافي وإرساء سياسة لغوية واضحة المعالم ومنظومة تعليمية متوازنة ومنفتحة. وأضاف الصبار، خلال الجلسة الافتتاحية للندوة الوطنية، التي نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان على مدى يومين حول موضوع « التعددية اللغوية والثقافية: أي سبل لإعمال المقتضيات الدستورية»، أنه يتعين تعميق النقاش حول التعددية الثقافية واللغوية بالمغرب وتدبيرها «بشكل عقلاني ووفق مقاربة حقوقية بعيدا عن أية أدلجة للموضوع.».

وأكد الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، في هذا الإطار، « أننا أمام فرصة تاريخية تسمح لنا باستغلال ما ورد في ديباجة الدستور وما ورد أيضا في الفصل الخامس منه، المحفز على الاحترام والاعتراف بالتعددية الوطنية ذات الإبعاد المتنوعة والمتعددة»، مشيرا إلى أن الخطاب الملكي بأجدير يشكل نقطة التحول الكبرى ومحطة المصالحة مع الهوية المغربية المتعددة الإبعاد والممهدة لترسيم اللغة الأمازيغية.

وبعد أن شدد على أهمية إسهام الجميع في بلورة استراتيجية موحدة ومتوافق بشأنها لتفعيل الطابع الرسمي للغة الامازيغية والإسهام أيضا وبشكل معقلن في إحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية،

البوليس يتعقب حركة 20 فبراير باسباتة «زنقة زنقة»

أحمد بوستة

تعقبت قوات الأمن بالدار البيضاء أعضاء حركة 20 فبراير، أول أمس الأحد، «زنقة زنقة» بمقاطعة اسباتة بعمالة مقاطعات ابن امسيك، وكان هناك إصرار من قبل السلطات الأمنية بعدم السماح لأعضاء حركة 20 فبراير بالقيام بأي مسيرة احتجاجية تعيد للأذهان المسيرات التي كانت تنظمها الحركة في سنة 2011. وتحولت أزقة اسباتة وابن امسيك إلى فضاءات للكر والفر بين رجال الأمن بمختلف رتبهم وبعض أعضاء حركة 20 فبراير، ومنذ الساعات الأولى من ظهيرة أول أمس الأحد عرفت هذه المنطقة تعزيزات أمنية مكثفة جدا، الشيء الذي أثار فضول الكثير من المواطنين، الذين اصطفوا بالقرب من محطة البنزين التي توجد بشارع ادريس الحارثي من أجل متابعة فصول صراع جديد بين قوات الأمن وحركة 20 فبراير. وكان رجال الأمن يتحركون في كل الاتجاهات، من أجل إفشال أي محاولة من قبل المنتسبين لحركة 20 فبراير لتنظيم المسيرة الاحتجاجية التي كانوا يعتزمون تنظيمها في شارع إدريس الحارثي (شارع الشجر)، وكثفت السلطات الأمنية وجودها بشكل كبير أمام محطة البنزين، الشيء الذي جعل الجميع يعتقد أن بداية المسيرة ستكون من هذا المكان، إلا أن ذلك لم يحدث لتتحول المواجهات إلى الأحياء المجاورة، والتي أسفرت عن إصابة حوالي أربعة شبان من حركة 20 فبراير بجروح متفاوتة.

تتمة ص 4

البوليس يتعقب حركة 20 فبراير باسباتة «زنقة زنقة»

أحمد بوستة

تتمة (ص01)

وقال أحد هؤلاء الشباب: «سنبقى وفيين للخروج إلى الشارع، فرغم هذه المضايقات لن نبقى مكتوفي الأيدي، سنخرج من أجل رفع الشعارات، ولن يخيفنا التدخل الأمني». وفي رد فعله على الأحداث التي عرفتها منطقة اسباتة، أول أمس الأحد، اعتبر عبد الرحمان بن عمرو، الكاتب العام لحزب الطليعة، الذي كان واحدا من المشاركين في احتجاجات حركة 20 فبراير، أن ما وقع هو استفزاز ومس بحقوق المواطنين، وقال: «لقد قامت السلطات الأمنية بتطويق منزل أحد المناضلين، وحينما كنا نرغب في الدخول إلى هذا المنزل تم منعنا، حيث بمجرد ما نزلنا من السيارة التي كانت تقلنا إلى هذا المنزل توجه نحونا أحد رجال الأمن قائلا:» واش ساكنين في هاذ الحي؟» فأجبته بالقول: «واش أصبح ممنوعا على المواطنين الولوج إلى الأحياء التي لا يقطنون فيها» وبعد جدل مع رجال الأمن غادروا المكان»، وأضاف أن «عددا من شباب 20 فبراير اكتفوا بتنظيم وقفة احتجاجية رفعوا خلالها شعارات منددة بهذا القمع، إلا أن الأخبار التي توصلنا بها في ما بعد أكدت أنه تم تفريق هذه الوقفة بشكل عنيف». وأوضح عبد الرحمان بن عمرو أن الوقفة كانت فقط من أجل التنديد والاستنكار بأساليب القمع، التي أصبحت تستند عليها السلطات الأمنية لوقف الحركات الاحتجاجي. وقال: «لقد توسعت بشكل كبير أساليب القمع، وكنا نرغب في استنكار هذا الأسلوب إلا أننا فوجئنا بالإنزال الكبير للسلطات الأمنية بكل تلويناتها».

aufait
Journal Quotidien d'Information Générale. Edition du lundi 06 avril • n°488 • www.aufaitmaroc.com

• DROIT À LA VÉRITÉ, RÉPARATION ET RÉFORMES

Rencontre internationale sur la justice transitionnelle

Organisée sous le thème "Le droit à la vérité, réparation et réformes : quelles avancées et quelles perspectives pour la justice transitionnelle ?", cette rencontre de deux jours est initiée par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), en partenariat avec la Fondation Driss Benzekri pour la démocratie et les droits de l'Homme et la fondation CDG. Un retour sur les recommandations de l'IER est prévu.

Feu Driss Benzekri, premier président de l'IER, et ancien secrétaire général du CCDH. /DR

BILAN. Les travaux de la rencontre internationale, de deux jours, sur la justice transitionnelle, organisée sous le thème "Le droit à la vérité, réparation et réformes : quelles avancées et quelles perspectives pour la justice transitionnelle", ont débuté hier à Rabat et se poursuivront jusqu'à ce soir.

La rencontre a pour premier objectif de dresser "un bilan aussi rigoureux que possible de la mise en œuvre des recommandations de l'Instance Équité et Réconciliation (IER) au Maroc", dont le suivi a été assuré par le Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH) puis par le CNDH, qui lui a succédé en mars 2011, selon les organisateurs.

Elle sera également l'occasion de prendre connaissance des progrès réalisés à l'échelle mondiale et de dégager des enseignements et des bonnes pratiques en matière de justice transitionnelle au regard de dynamiques similaires lancées dans plusieurs pays de la région.

Des acteurs politiques, des militants associatifs ainsi que de nombreux experts issus du Maroc et de dix huit autres pays participent à ce séminaire. Sont également présentes plusieurs personnalités internationales dont Mme Tawakkol Karman, Prix Nobel yéménite de la paix, Pablo de Greiff, rapporteur spécial pour la vérité et la justice des Nations Unies, ainsi que des représentants du Haut Commissariat aux droits de l'Homme des Nations Unies, du Centre international pour la justice transitionnelle, et du Programme des Nations Unies pour le Développement (PNUD).

■ aufait avec agences

IER

8.500 dossiers d'indemnisation déjà réglés

La décision de charger une seule institution permanente, en l'occurrence le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), d'assurer le suivi de la mise en œuvre des recommandations de l'Instance équité et réconciliation (IER) a permis d'éviter la dispersion des efforts, d'accélérer et de faire avancer ce dossier, a souligné, lundi à Rabat, le président du CNDH, Driss El Yazami.

Voir page 3

IER: Déjà 8.500 dossiers d'indemnisation réglés

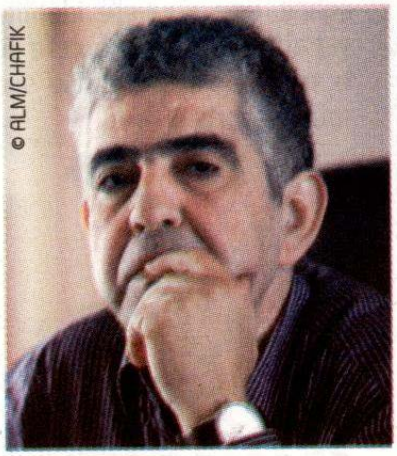

© ALM/CHAFIK

Driss El Yazami
Président du CNDH

La décision de charger une seule institution permanente, en l'occurrence le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), d'assurer le suivi de la mise en œuvre des recommandations de l'Instance équité et réconciliation (IER), a permis d'éviter la dispersion des efforts, d'accélérer et de faire avancer ce dossier, a souligné, lundi à Rabat, le président du CNDH, Driss El Yazami. Intervenant à l'ouverture d'une rencontre internationale sur «Le droit à la vérité, réparation et réformes : quelles avancées et quelles perspectives pour la justice transitionnelle», M. El Yazami a précisé qu'en l'espace de 6 ans, le CNDH a pu régler 8.500 dossiers d'indemnisation financière au profit de près de 18.000 victimes et ayants droit, sur un total de plus de 20.000 demandes adressées à l'IER.

Mise en œuvre des recommandations de l'Instance équité et réconciliation

Traitement de 8 500 dossiers d'indemnisation financière au profit de près de 18 000 victimes

L'expérience du Maroc en matière de justice transitionnelle est souvent érigée en modèle. Ph. MAP

La décision de charger une seule institution permanente, en l'occurrence le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), d'assurer le suivi de la mise en œuvre des recommandations de l'Instance équité et réconciliation (IER), a permis d'éviter la dispersion des efforts, d'accélérer et de faire avancer ce dossier, a souligné, lundi à Rabat, le président du CNDH, Driss El Yazami.

Intervenant à l'ouverture d'une rencontre internationale sur «Le droit à la vérité, réparation et réformes : quelles avancées et quelles perspectives pour la justice transitionnelle», M. El Yazami a précisé qu'en l'espace de 6 ans, le CNDH a pu régler 8 500 dossiers d'indemnisation financière au profit de près de 18 000 victimes et ayants droit, sur un total de plus de 20 000 demandes adressées à l'IER. Parmi les bénéficiaires, 15 187 personnes ont eu accès à l'assurance maladie, 1 268 aux services d'intégration sociale tandis que 540 personnes ont vu leur situation administrative et financière régularisée, a ajouté M. El Yazami lors de cette rencontre, qui s'est déroulée en présence du ministre d'État, Abdellah Baha, du ministre de l'Intérieur, Mohand Laensar, du président de la Chambre des conseillers, Mohamed Cheikh Biadillah, et du Rapporteur spécial de l'ONU sur la promotion de la vérité, de la justice, de la réparation et des garanties de non-répétition, Pablo de Greiff.

En ce qui concerne la réparation du préjudice collectif, le Conseil a assuré le suivi de la mise en œuvre de 130 projets dans 11 provinces du Royaume, qui ont porté sur quatre domaines principaux, à savoir le renforcement des capacités des acteurs locaux en matière de développement, l'amélioration de la qualité de vie de la population locale, le soutien aux femmes et à l'enfance et la préservation de la mémoire, a relevé le président du Conseil.

Dans le volet relatif à l'histoire, aux archives et à la préservation de la mémoire, il a fait savoir que le Conseil se penchait actuellement sur les projets de création de musées à Al Hoceima, Dakhla, Ouarzazate et Casablanca, ainsi que sur la mise en place de Masters spécialisés en histoire contemporaine et en études sur le Sahara, en plus de la création d'un centre d'études et de recherches sur le Sahara.

M. El Yazami a, par ailleurs, rappelé un certain nombre de chantiers initiés dans le cadre de l'application des recommandations ayant trait aux réformes législatives et institutionnelles, notamment la promulgation d'une loi relative aux archives, l'élaboration d'un plan d'action national en matière de démocratie et des droits de l'Homme qui devra contribuer à l'harmonisation des programmes et politiques publics en la matière, et d'un plan national de promotion de la culture des droits de l'Homme. Ces chantiers, s'est-il félicité, ont été couronnés par l'adoption de la nouvelle Constitution qui a réaffirmé l'engagement du Maroc en faveur des droits de l'Homme tels qu'universellement reconnus et consacré la primauté des conventions internationales ratifiées par le Maroc sur les lois nationales, tout en incriminant toutes les formes de discrimination, de torture et de violations des droits de l'Homme.

Initiée par le CNDH, en partenariat avec la Fondation Driss Benzekri pour la démocratie et les droits de l'Homme et la fondation CDG, cette rencontre de deux jours connaît la participation d'un aréopage d'acteurs politiques, de militants associatifs et d'experts en provenance de 18 pays. ■

MAP

INTÉGRATION P.05
Le Vélodrome
Au terme d'un séminaire tenu samedi à Rabat, le CNDH, Handicap international et le Collectif pour la promotion des droits des personnes handicapées ont appelé à une stratégie nationale en faveur de cette frange de la société. Un projet de loi est prévu à la fin de l'année.
Les handicapés ont droit aux politiques publiques
928-4276

• POLITIQUES PUBLIQUES

Appel à la mise en place d'une stratégie en faveur des personnes handicapées

Le Collectif pour la promotion des droits des personnes en situation de handicap, en partenariat avec Handicap international et l'Union européenne, a organisé samedi un séminaire sous le thème "quelle stratégie pour l'application et le suivi de l'intégration des droits des personnes en situation de handicap dans les politiques publiques". Les participants ont déploré l'absence d'une stratégie en faveur de cette composante de la société.

DROITS. Le gouvernement est appelé à mettre en place une véritable stratégie nationale, en concertation avec les associations et personnes en situation de handicap, pour la promotion et le suivi de la mise en œuvre de l'intégration de cette composante de la société dans les politiques publiques, a affirmé, samedi à Rabat, le président du Conseil national des Droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami.

Le président du CNDH a rappelé que le Maroc a signé en 2009 la convention internationale et son protocole facultatif concernant les personnes en situation de handicap. Il a souligné à cet égard que l'État devrait créer une nouvelle institution chargée de la promotion et du suivi de la mise en oeuvre de la protection des personnes handicapées ou réserver cette mission au CNDH.

"Le CNDH intègre le handicap parmi ses préoccupations et réitère sa détermination à participer activement au processus de consultations sur les différents mécanismes de protection des personnes en situation de handicap, et ce à travers l'adoption d'une approche participative visant le respect des principes de l'indépendance des personnes handicapées et leur participation sociale intégrale."

Driss El Yazami, président du CNDH.

Le président du Collectif pour la promotion des droits des personnes en situation de handicap, Mohamed El Khadiri, a relevé "la nécessité de mettre en place une stratégie qui inclut les personnes handicapées dans le développement national, afin de changer la vie quotidienne de ces personnes et les faire sortir de leur isolement".

Son organisation, composée de 32 associations, a entamé un travail de mobilisation, de sensibilisation et de plaidoyer autour des droits politiques, sociaux et économiques des personnes handicapées, depuis sa création en 2004.

Un nouveau projet de loi visant la consolidation des droits des personnes handicapées sera prêt fin 2013. /DR

Handicap, études et recherches

Pour sa part, la présidente de la commission des affaires sociales et de la solidarité au Conseil économique, social et environnemental (CESE), Zahra Zaoui a fait savoir que le CESE recommande de mettre en place une base de données nationale spécifique au handicap. Elle suggère notamment une actualisation des enquêtes consacrées à ces personnes et une intégration de la question du handicap dans les études et recherches effectuées par les départements ministériels et les instituts de recherche.

Toujours selon elle, le CESE recommande aussi d'activer l'adoption du projet de loi 62-09 relatif au renforcement des droits des personnes en situation de handicap, de désigner des instances chargées de mettre en oeuvre les politiques et les programmes relatifs au handicap, d'adopter une approche fondée sur le droit, de mettre en place des mesures appropriées pour lutter contre les agissements discriminatoires et de réorienter la stratégie de prévention du handicap 2009/15 en se basant sur des indicateurs pertinents.

Un projet de loi, fin 2013

Le département chargé de la Solidarité, de la femme, de la famille et du développement social se veut rassurant à ce sujet. Un nouveau projet de loi visant la consolidation des droits des personnes handicapées verra le jour fin 2013, a déclaré la ministre Bassima Hakkaoui.

"Le projet de loi concernant les personnes en situation de handicap sera fin prêt début 2013 et discuté par l'Exécutif avant d'être soumis au secrétariat général du gouvernement et au Parlement pour validation et adoption."

Bassima Hakkaoui, ministre de la Solidarité, de la femme, de la Famille et du Développement social.

La ministre a précisé que cette loi sera de nature à répondre aux attentes des personnes en situation de handicap et aux engagements internationaux du Maroc qui a ratifié plusieurs conventions en la matière. Dans ce sens, Mme Hakkaoui a affirmé avoir mis en place une commission juridique spécialisée pour élaborer un projet de loi tenant compte des acquis.

En attendant, malvoyants, déficients moteurs et sensoriels, handicapés physiques ou mentaux, etc. ont encore l'espoir d'être reconnus comme citoyens à part entière, jouissant, comme leurs concitoyens "normaux" de droits économiques, sociaux, politiques et civiques. ■ Yassine Benargane

Population en situation de handicap au Maroc

Selon le recensement général de la population et de l'habitat, le nombre de personnes en situation de handicap au niveau national était d'environ 680.000 en 2004, dont 387.000 résidant en milieu urbain et 293.000 en milieu rural.

Ces effectifs rapportés à la population totale de chaque milieu donnent des taux de prévalence de handicap de l'ordre de 2,3% au niveau national, 2,2% en milieu rural et 2,4% en milieu urbain.

L'enquête nationale sur le handicap de 2004, quant à elle, était beaucoup plus précise, en annonçant que 5,12% de la population marocaine ont été repérés comme étant en situation de handicap en septembre 2004, soit environ 1.530.000 personnes. 56,4% de cette population handicapée sont âgées de 16 à 60 ans. 41,2% d'entre elle se trouvent en milieu rural, 58,8% au milieu urbain et 16% dans des zones insalubres. Chiffre préoccupant: 12% des handicapés seulement sont affiliés à la Caisse nationale de sécurité sociale (CNSS), à une assurance ou à une mutuelle.

Les chiffres à retenir

(En Milliards de dirhams)

Population en millions	**32,5**
Taux de croissance	1,40%
Fécondité (enfants/femme)	2,2
Espérance de vie Femmes	75,6
Espérance vie des hommes	73
Population de 15 ans et plus	23
Population active	11,5
Population au chômage	1,037
Education	
Taux de scolarisation	
6-11 ans	94%
12- 14 ans	48%
15- 17 ans	24%
—>17 ans	13%
Effectifs	
Elèves du primaire et secondaire (million)	6,6
Enseignants primaire et secondaire (mille)	233
Etudiants du supérieur (mille)	427
Enseignants du supérieur	11 000
Diplômés / an	42 000
Inscrits / an dans supérieur (mille)	127
Population ayant le bac et plus (million)	1.4
Nombre ingénieurs pour 10000 habitants	
Maroc: 9, Jordanie: 40, France: 130	
Santé	
Médecins du secteur public	9 441
Médecins du secteur privé	8 317
Budget de la santé publique (milliards)	9
Dépenses de santé par habitant:	
Maroc: 174 $, Algérie: 330 $, Tunisie: 257 $	
CNSS	
Nombre d'affiliés (mille)	110
Salariés déclarés (million)	3
Masse salariale déclarée (Milliards)	67
Retraités (mille)	340

Les Echos
quotidien
L'économie et plus encore

Le CNDH œuvre en faveur du handicap

Les responsables gouvernementaux et les associations œuvrant pour les personnes en situation de handicap se sont rencontrés ce samedi dans le but de mettre en place une véritable stratégie nationale pour la promotion et l'intégration des droits des personnes en situation de handicap dans les politiques publiques. Le président du Conseil national des droits de l'homme (CNDH), Driss El Yazami, est intervenu lors de ce séminaire, dont le thème était «quelle stratégie pour l'application et le suivi de l'intégration des droits des personnes en situation de handicap dans les politiques publiques». El Yazami a souligné

que le Maroc a signé en 2009 la convention internationale et son protocole facultatif concernant les personnes en situation de handicap, rappelant à cet égard que l'État devrait créer une nouvelle institution chargée de la promotion et du suivi de la mise en œuvre de la protection des personnes handicapées ou réserver cette mission au CNDH.

مقترح قانون حول مراحل تفعيل الطابع الرسمي للغة الإمازيغية

● محمد بلقاسم

تناقش لجنة التعليم والثقافة والاتصال بمجلس النواب اليوم الثلاثاء، مقترح القانون التنظيمي المتعلق بمراحل تفعيل الطابع الرسمي للغة الامازيغية الذي تقدم به النائبان، عن المجموعة النيابية الوسط، رحال الناصري و محمد عبد العالي الهيلالي.

ويتوخى المقترح "إدماج الأمازيغية في التعليم وفي مختلف مجالات الحياة العامة" وتحديد قواعد استعمالها وتنميتها وتطويرها وحمايتها.

وبموجب هذا المقترح ،يعتبر تعليم اللغة الأمازيغية "إجباريا بجميع أسلاك النظام التربوي بالمملكة" ويتم تدريسها على أساس الوحدة اللغوية واللسانية المنمطة والموحدة مع العمل على احترام الخصوصيات اللغوية لكل جهة على حدة .

ويحدد المقترح المراحل والخطوات التي يتعين القيام بها من أجل الإدماج التام لتعليم الأمازيغية في النظام التربوي المغربي على ألا تتجاوز بداية الإدماج هاته خمس سنوات على الأكثر انطلاقا من تاريخ دخوله حيز التنفيذ.

وبخصوص استعمال اللغة الأمازيغية في الإدارة العمومية والمؤسسات ذات الطابع العمومي، يؤكد المقترح على إلزام مؤسسات الدولة والإدارات العمومية والجماعات الترابية والأحزاب السياسية والنقابات والهيئات المهنية والمقاولات العمومية والفضاء السمعي البصري والمجال الفني ومنظمات المجتمع المدني باستعمال اللغة الأمازيغية في أنشطتها وخصوصا إزاء المواطنين الناطقين بالأمازيغية.

وينص أيضا على إحداث أكاديمية للغة الأمازيغية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية بهدف تطوير وتنمية اللغة الأمازيغية وتحديد استعمالها السليم.

السيد الصبار يدعو الى استحضار التحديات المرتبطة بتدبير التعدد اللغوي والثقافي

أرفود 12 يناير 2013 /ومع/ دعا الامين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان السيد محمد الصبار، اليوم السبت بأرفود، الى استحضار التحديات المرتبطة بتدبير التعدد اللغوي والثقافي وارساء سياسة لغوية واضحة المعالم ومنظومة تعليمية متوازنة ومنفتحة.

وأضاف السيد الصبار، خلال الجلسة الافتتاحية للندوة الوطنية، التي ينظمها المجلس الوطني لحقوق الانسان على مدى يومين حول موضوع " التعددية اللغوية والثقافية: أي سبل لإعمال المقتضيات الدستورية"، أنه يتعين تعميق النقاش حول التعددية الثقافية واللغوية بالمغرب وتدبيرها "بشكل عقلاني ووفق مقاربة حقوقية بعيدا عن أية أدلجة للموضوع".

وأكد الامين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان، في هذا الاطار، " أننا أمام فرصة تاريخية تسمح لنا باستغلال ما ورد في ديباجة الدستور وما ورد أيضا في الفصل الخامس منه، المحفز على الاحترام والاعتراف بالتعددية الوطنية ذات الابعاد المتنوعة والمتعددة"، مشيرا الى أن الخطاب الملكي بأجدير يشكل نقطة التحول الكبرى ومحطة المصالحة مع الهوية المغربية المتعددة الابعاد والممهدة لترسيم اللغة الامازيغية.

وبعد أن شدد على اهمية اسهام الجميع في بلورة استراتيجية موحدة ومتوافق بشأنها لتفعيل الطابع الرسمي للغة الامازيغية والاسهام ايضا وبشكل معقلن في احداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، عبر السيد الصبار عن أمله في أن يساهم المشاركون في هذه الندوة بشكل فعال وخلاق في كشف كافة الجوانب المحيطة بها بدءا من الانتظارات ومرورا بالإكراهات وانتهاء باقتراح المخارج الممكنة التي تسمح بأجرأة التزامات المغرب في تطوير وتنمية الهوية المغربية المتعددة الابعاد وكذا التعابير اللغوية والثقافية المتنوعة.

من جانبه، اكد عامل الاقليم السيد أحمد مرغيش، أن موضوع هذه الندوة يكتسي اهمية كبيرة على اعتبار انها تأتي في اطار تفعيل مقتضيات الدستور الجديد الذي نص على اعتبار الامازيغية لغة رسمية الى جانب اللغة العربية، وذلك تكريسا للطابع التعددي للهوية المغربية الموحدة الغنية بتنوع روافدها.

وأكد السيد مرغيش على ان ترسيخ ثقافة حقوق الانسان يستدعي انخراط الجميع من سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية وسلطات منتخبة ومجتمع مدني، داعيا الى دمج مفاهيم حقوق الانسان والمواطنة وثقافة الانفتاح في المناهج والبرامج التعليمية لبناء جيل واع ومتشبع بقيم هذه الحقوق وبهويته المنفتحة وبروح الحوار البناء.

ويهدف هذا اللقاء إلى المساهمة في إغناء البحث حول موضوع التنوع الثقافي واللغوي الذي كرسته مقتضيات الدستور، كما يسعى إلى توسيع النقاش و بلورة تصور عقلاني حول كيفيات وسبل تفعيل الفصل المتعلق بترسيم اللغة الأمازيغية.

ويتضمن برنامج الندوة، التي تعرف مشاركة مجموعة من الأكاديميين، وطنيين و دوليين، و أعضاء من المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومن اللجان الجهوية لحقوق الإنسان وفعاليات من المجتمع المدني، مناقشة محاور تهم "السياسة اللغوية والمنظومة التعليمية بالمغرب" و" القانون التنظيمي الخاص بترسيم الأمازيغية: ما هي طبيعة الآليات وطرق إعمالهاÂنّ" و" إحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية: ماهي طبيعة اختصاصاته وتشكيلته وطرق تسييرهنّ" و" كيفية تدبير التنوع الثقافي الذي كرسته مقتضيات الدستور ،الحسانية نموذجا".

"التعددية اللغوية والثقافية .. أي سبل لإعمال المقتضيات الدستورية ن" محور ندوة وطنية بأرفود يومي 12 و13 يناير

الرشيدية/10 يناير 2013/ومع/ ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يومي 12 و13 يناير الجاري بأرفود، ندوة وطنية حول موضوع "التعددية اللغوية والثقافية .. أي سبل لإعمال المقتضيات الدستورية ن".

ويهدف هذا اللقاء، حسب بلاغ للمجلس، توصلت وكالة المغرب العربي للأنباء بنسخة منه، إلى المساهمة في إغناء البحث حول موضوع التنوع الثقافي واللغوي الذي كرسته مقتضيات الدستور، كما يسعى إلى توسيع النقاش وبلورة تصور عقلاني حول كيفيات وسبل تفعيل الفصل المتعلق بترسيم اللغة الأمازيغية، وذلك بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي، وكيفيات إدماجها في المجالات المنصوص عليها في نفس الفصل.

كما ستتطرق هذه الندوة، التي تندرج في إطار مساهمة المجلس في إثراء النقاش حول تفعيل مقتضيات الدستور المغربي لاسيما الفصل الخامس منه، للقانون التنظيمي الخاص بإحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية من خلال مناقشة طبيعة اختصاصاته وتشكيلته وطرق تسييره.

ويتضمن برنامج هذه الندوة، التي ستعرف مشاركة مجموعة من الأكاديميين، مغاربة وأجانب، وأعضاء من المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومن اللجان الجهوية لحقوق الإنسان وفعاليات من المجتمع المدني، مناقشة محاور تهم، بالأساس، "السياسة اللغوية والمنظومة التعليمية بالمغرب في علاقتهما بالإكراهات الراهنة المتمثلة في جودة التعليم والاستجابة للمقتضيات الدستورية" و"تدبير التنوع الثقافي كمصدر خصب لإثراء الثقافة الوطنية اعتمادا على نموذج الثقافة الحسانية".

L'application des recommandations de l'IER s'est accélérée depuis que le CNDH assure son suivi (El Yazami)

Rabat, 14 janv. 2013 (MAP) - La décision de charger une seule institution permanente, en l'occurrence le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), d'assurer le suivi de la mise en Âœuvre des recommandations de l'Instance équité et réconciliation (IER), a permis d'éviter la dispersion des efforts, d'accélérer et de faire avancer ce dossier, a souligné, lundi à Rabat, le président du CNDH, Driss El Yazami.

Intervenant à l'ouverture d'une rencontre internationale sur "Le droit à la vérité, réparation et réformes : quelles avancées et quelles perspectives pour la justice transitionnelle", M. El Yazami a précisé qu'en l'espace de 6 ans, le CNDH a pu régler 8.500 dossiers d'indemnisation financière au profit de près de 18.000 victimes et ayants droit, sur un total de plus de 20.000 demandes adressées à l'IER.

Parmi les bénéficiaires, 15.187 personnes ont eu accès à l'assurance maladie, 1.268 aux services d'intégration sociale tandis que 540 personnes ont vu leur situation administrative et financière régularisée, a ajouté M. El Yazami lors de cette rencontre, qui s'est déroulée en présence du ministre d'Etat Abdellah Baha, du ministre de l'Intérieur Mohand Laenser, du président de la Chambre des conseillers Mohamed Cheikh Biadillah et du Rapporteur spécial de l'ONU sur la promotion de la vérité, de la justice, de la réparation et des garanties de non-répétition, Pablo de Greiff.

En ce qui concerne la réparation du préjudice collectif, le Conseil a assuré le suivi de la mise en Âœuvre de 130 projets dans 11 provinces du Royaume, qui ont porté sur quatre domaines principaux, à savoir le renforcement des capacités des acteurs locaux en matière de développement, l'amélioration de la qualité de vie de la population locale, le soutien aux femmes et à l'enfance et la préservation de la mémoire, a relevé le président du Conseil.

Dans le volet relatif à l'histoire, aux archives et à la préservation de la mémoire, il a fait savoir que le Conseil se penche actuellement sur des projets de création de trois musées à El Hoceima, Dakhla, Ouarzazate et Casablanca, ainsi que sur la mise en place de Masters spécialisés en histoire contemporaine et en études sur le Sahara, en plus de la création d'un centre d'études et de recherches sur le Sahara.

M. El Yazami a, par ailleurs, rappelé un certain nombre de chantiers initiés dans le cadre de l'application des recommandations ayant trait aux réformes législatives et institutionnelles, notamment la promulgation d'une loi relative aux archives, l'élaboration d'un plan d'action national en matière de démocratie et des droits de l'Homme qui devra contribuer à l'harmonisation des programmes et politiques publiques en la matière, et d'un plan national de promotion de la culture des droits de l'Homme.

Ces chantiers, s'est-t-il félicité, ont été couronnés par l'adoption de la nouvelle Constitution qui a réaffirmé l'engagement du Maroc en faveur des droits de l'Homme tels qu'universellement reconnus, et consacré la primauté des conventions internationales ratifiées par le Maroc sur les lois nationales, tout en incriminant toutes les formes de discrimination, de torture et de violations des droits de l'Homme.

Initiée par le CNDH en partenariat avec la Fondation Driss Benzekri pour la démocratie et les droits de l'Homme et la fondation CDG, cette rencontre de deux jours connaît la participation d'un aréopage d'acteurs politiques, de militants associatifs et d'experts en provenance de 18 pays. MY---TRA. JB